العرب
الجمعة 2020/11/13
السنة 43 العدد 11880

حزمة قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب في النمسا

فيينا تخطط لحجز الجهاديين احتياطيا أو إخضاعهم لمراقبة إلكترونية

ترسم فيينا طريقا أكثر صرامة في مكافحة الإرهاب وتنظيمات الإسلام السياسي على أراضيها عقب الهجمات الدامية التي هزت البلاد مؤخرا، في وقت يعكف فيه الاتحاد الأوروبي على وضع استراتيجية موحدة في مواجهة الإرهاب قد تستوعب ضمن بنودها الخطط النمساوية.

المعركة مع الإرهاب طويلة ومعقدة

فيينا – تعتزم الحكومة النمساوية إبقاء المدانين بالإرهاب محتجزين بعد انتهاء فترات سجنهم إذا لم يتخلوا عن أفكارهم المتطرفة، بحسب حزمة سياسات تم تقديمها بعد أسبوع من هجوم إرهابي قاتل في فيينا.

وسوف يتعين على السجناء السابقين الذين يُعتقد أنهم يشكلون خطرا إرهابيا ارتداء أصفاد إلكترونية للسماح للسلطات بمراقبتهم، وفقا للخطط التي لم تتم صياغتها بعد كتعديلات قانونية.

ويريد الائتلاف الحكومي للمحافظين من يمين الوسط والخضر واليساريين منح السلطات خيار سحب الجنسية النمساوية من المواطنين الذين يحملون جنسية أخرى ومصادرة رخص القيادة من المهاجمين المحتملين وإلغاء تسليم هؤلاء الأشخاص المساعدات الاجتماعية.

وأكد حزب الخضر أنه يدعم حلّ الجماعات وإغلاق المساجد في حال إثبات وجود تطرف إلى جانب خلق منصة للإبلاغ عن الأنشطة الجهادية عبر الإنترنت.

سيبستيان كورتس

يمكن حبس الإرهابيين الذين يشكلون خطرا مدى الحياة

وسيتم بمقتضى التعديلات الجديدة أيضا إنشاء سجلّ للأئمة وكذلك صندوق للتعويض على عائلات ضحايا الإرهاب، في هذا البلد المحايد الذي يعدّ 8.9 مليون نسمة والذي لطالما كان بمنأى عن التهديد الجهادي.

وسيناقش البرلمان النمساوي هذه الإصلاحات مطلع ديسمبر، إذ أن الحكومة وعدت بتشريعها مع احترام الدستور والحقوق الأساسية.

وقال المستشار النمساوي المحافظ سيبستيان كورتس في مؤتمر صحافي الأربعاء "إذا كان من الممكن حبس المجرمين المضطربين عقليا مدى الحياة لأنهم يشكلون خطرا، فيمكن أيضا حبس الإرهابيين الذين يشكلون خطرا مدى الحياة".

وأوضح كورتس أن أكثر من 300 شخص غادروا من النمسا للانضمام إلى المنظمات الإرهابية مثل داعش، لافتا إلى أن نصفهم عاد إلى البلاد.

وأشار إلى أن معظم العائدين حاليا في السجن، إلا أن ثمة من أنهوا مدة عقوبتهم ويواصلون حياتهم في الخارج.

ونوه إلى أنه سيتم أيضا اتخاذ إجراءات جديدة ضد تنظيمات الإسلام السياسي التي وصفها بالحاضنة الأيديولوجية للإرهاب الإسلامي.

وتأتي حزمة القوانين الجديدة على خلفية هجوم مسلح شهدته العاصمة فيينا في 2 نوفمبر، وأسفر عن مقتل 5 أشخاص بينهم منفذ الهجوم وإصابة 17 آخرين.

وكان النمساوي، الذي كان يحمل أيضا جواز سفر لمقدونيا الشمالية، قد أفرج عنه إفراجا مشروطا في ديسمبر. وكان قد أدين بتهم الإرهاب بعد أن حاول الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.

وهذا الجهادي الذي أردته الشرطة كان يستفيد من مساعدات اجتماعية وحاول الذهاب إلى سلوفاكيا على متن سيارة للحصول على أسلحة.

ووفق ما أعلنت السلطات، مذاك، تمّ حلّ جماعة وإغلاق مسجد شاركا في جعل منفذ الاعتداء متطرفا، وذلك بناء على أمر حكومي.

وأفادت إذاعة نمساوية رسمية أن النمسا صادرت الاثنين 25 مليون يورو نقدا في إطار عمليات تفتيش استهدفت ممثلين رسميين للإخوان المسلمين ومقربين من حركة حماس الفلسطينية.

وأعلنت الإذاعة أن عدة مسؤولين سابقين من المجلس النمساوي للديانة الإسلامية استُهدفوا بمداهمات الشرطة بالإضافة إلى موظف في المعهد المكلف بتدريب مدرسي الدين في المدارس الحكومية.

وقال وزير الداخلية كارل نهامر إن الحملة استهدفت أفرادا يشتبه في تورطهم في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة و"الأنشطة المعادية للدولة".

ووصف جماعة الإخوان المسلمين، التي لطالما أشار أعضاؤها إلى أنفسهم على أنهم حركة سلمية، بأنهم "أحد أشهر الفاعلين في الإسلام السياسي... عازمون على تقويض الديمقراطية وإرساء الشريعة الإسلامية".

وأضاف نهامر "إننا نلاحق هذه المنظمات الإجرامية والمتطرفة والبغيضة بكل القوة والإمكانيات التي يوفرها لنا حكم القانون".

واعتبر متابعون لمسار مواجهة الإرهاب في أوروبا أن النمسا اختارت طريقا مباشرا في مواجهة الإرهاب وهو تفكيك الجمعيات والمراكز ذات الأدوار الاجتماعية والشبابية المتعددة التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون، والتي يعتبرها النمساويون الأرضية الأولى التي يتم فيها استقطاب المتشددين وشحنهم عقائديّا. وأشار هؤلاء إلى أن النمسا استفادت من تجارب مختلفة في قرارها بتفكيك الجماعة الأم للإسلام السياسي، أي جماعة الإخوان المسلمين، والتي تسيطر على مختلف أنشطة الجالية وجمعياتها المدنية.

قلة تبادل المعلومات ثغرة أوروبية يستثمرها الجهاديون

بروكسل – اشتكت المفوضية الأوروبية من عدم وجود تبادل كاف للمعلومات بين الدول الأعضاء بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة في النمسا وفرنسا وأعلنت عن خطة لمعالجة هذه الثغرة التي يستثمرها الجهاديون.

وأعلنت المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية إيلفا يوهانسون خلال جلسة للبرلمان الأوروبي حول مكافحة الإرهاب عقدت الأربعاء، عن التدابير التي يرغب الاتحاد الأوروبي في اتخاذها على خلفية الهجمات في النمسا وفرنسا.

وأشارت يوهانسون إلى ضرورة تسجيل جميع الإرهابيين الأجانب المعروفين، في نظام معلومات شنغن، لأن ذلك سيضمن اكتشاف هؤلاء خلال دخولهم من حدود الاتحاد الأوروبي.

وقالت إن الشخص الذي نفذ هجوم فيينا كان يحاول شراء ذخيرة من سلوفاكيا، ولديه اتصالات مع أشخاص في ألمانيا وسويسرا. وأكّدت على ضرورة زيادة تبادل المعلومات بين بلدان الاتحاد الأوروبي، مطالبة جميع الدول الأعضاء بتطبيق لائحة نظام تسجيل أسماء الركاب خلال الرحلات الجوية الذي تمّ تبنيه في العام 2016 لكن لم يتم تطبيقه.

وعقب الهجمات الإرهابية الأخيرة في كل من النمسا وفرنسا، تعالت الأصوات بالمطالبة بتنسيق أفضل في أوروبا في مكافحة الإرهاب. وأعلن ماكرون عزمه تحسين حماية الحدود الفرنسية، كما دعا إلى إعادة تقييم منطقة الانتقال الحر (شنغن)، حيث لا توجد رقابة حدودية.

وتعتزم باريس التي تتعرض لتهديدات من جانب جهاديين، تعبئة الأوروبيين ضد الإرهاب وينوي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تقديم اقتراحات أولية في هذا الاتجاه إلى المجلس الأوروبي الذي يعقد جلسة في العاشر من ديسمبر.

هل يقطع بايدن مع تهميش ترامب لأفريقيا

جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا) – أظهرت إدارة دونالد ترامب لامبالاة واضحة حيال أفريقيا، واكتفت بالحفاظ على الوضع القائم في الأماكن التي تتواجد فيها الولايات المتحدة، لكن لا تنتظر عدة شخصيات من القارة حصول تغيّر جذري في ظل حكم خلفه جو بايدن.

وعبّرت مؤسسة نيلسون مانديلا عن "ارتياحها" لفوز بايدن الذي يفترض أن يخلف ترامب في المنصب في يناير المقبل، وذلك "لأننا لن نشاهد تقويضه للمؤسسات الديمقراطية أو ننصت له وهو يلحق العار بمنصبه لأربع سنوات أخرى".

لكن المؤسسة اعتبرت أن أمام الرئيس المنتخب "مهمة شاقة" للبدء في مكافحة "تفاقم العنصرية والتحيز على أساس الجنس ورهاب الأجانب ورهاب الأفارقة" الذي تسبب فيه ترامب.

وتتذكر كامل أفريقيا عبارة "الأوكار القذرة" التي نُسبت إلى ترامب في وصفه للدول الأفريقية التي يأتي منها أشخاص راغبون في الهجرة إلى الولايات المتحدة. ووُصف ذلك بأنه "ازدراء" و"مستوى هابط" وخلّف صدمة.

وقال عثمان سيني مدير مركز الأبحاث "ويست أفريكا ريسيرش سنتر" الذي يتخذ داكار مقرا له، إن "سلوكه الذي نزل تحت الحد الأدنى للاحترام" أثار استياء "تماما كما في سياسته للهجرة" التي قيّدها إلى حد كبير.

وفي المقابل "خلال هذه الأعوام الأربعة انعكس ذلك في خيبة أمل أو لامبالاة، بدليل ضعف اهتمام الإعلام الأفريقي بالولايات المتحدة خلال هذه الفترة".

وركزت الولايات المتحدة على ما هو مهمّ بالنسبة إليها: مكافحة الإرهاب وبرامج الدعم القائمة. لكنها لم توفر سوى اهتمام محدود بالدبلوماسية والسياسة والاستراتيجية الاقتصادية.

> خلال الأعوام الأربعة الماضية تنازلت الولايات المتحدة عن مجالات كثيرة لصالح الصين خاصة على مستوى التبادلات التجارية

وخلال هذه "الأعوام الأربعة المهدرة" تنازلت الولايات المتحدة عن مجالات كثيرة لصالح الصين خاصة على مستوى التبادلات التجارية.

لكن باب مالك با، أستاذ الدراسات الأميركية في جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار، يشير إلى أن واشنطن وقعت اتفاقات دفاعية مع السنغال وغانا والنيجر، ووفرت "دعما حيويا" لمنطقة الساحل إلى جانب فرنسا.

ومع ذلك اعتبر مالك با أن حصيلة ترامب "أدنى من سلفيه أوباما وبوش"، وقدر أنه افتقد إلى "استراتيجية محددة". وذكّر أن الرئيس المنتهية ولايته "لم تطأ قدماه القارة وأقال وزير خارجيته ريكس تيلرسون عندما كان في خضم جولة أفريقية" عام 2018.

وقال الباحثان الأميركيان جود ديفرمونت وماثيو بايغ إن السياسة الأميركية في عهد ترامب تجاه نيجيريا، أكبر دول القارة من ناحية عدد السكان، كانت "فاترة وغير فعالة وتفتقد إلى بوصلة أخلاقية".

ويمثل غياب رد فعل أميركي على قمع التظاهرات في لاغوس في أكتوبر نموذجا واضحا على ذلك. لكن بايدن الذي كان حينها مرشحا للبيت الأبيض أصدر بيانا أدان فيه استعمال الرصاص الحي ضد المتظاهرين.

وتتوقع شركة "أي.بي.أم انتيليجنس" النيجيرية للاستشارات أن بايدن سيتفاعل أكثر حيال انتهاكات حقوق الإنسان.

لكن السفير النيجيري السابق في واشنطن جورج أوبيوزور حذّر من أن "الأمل في علاقات أفضل بين أفريقيا والولايات المتحدة سيؤدي إلى خيبة أمل" تكرّست سابقا خلال ولايتي باراك أوباما في البيت الأبيض.

ومع ذلك اعتبر المحلل السياسي رينيه لاكي في صحيفة "لوبسرفاتور" السنغالية، أن رئاسة بايدن "ستكون بمثابة ولاية ثالثة لأوباما، ستكون خلالها أميركا أكثر حضورا" في العالم.

ومن المتوقع أن تعيد واشنطن التزامها بالتعددية القطبية وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والعودة إلى منظمة الصحة العالمية واتفاق باريس حول المناخ.

لكنّ عدة معلقين يعتبرون أن مواقف ترامب خلال الأيام الأخيرة حول الانتخابات وزعمه وجود تزوير وطعنه في النتائج لا تمثل مثالا جيدا للديمقراطيات الأفريقية الفتيّة، واعتبر بعضهم أن الولايات المتحدة صارت "جمهورية موز".

ورأى جان باسكو مانغا، وهو رئيس مؤسسة حقوقية تشادية، أن سلوك ترامب "قد يحتذى به في أفريقيا ويعزز موقف جميع الرؤساء الذين لا يرغبون في التقيد بالقواعد الديمقراطية".

سنوات للنسيان

السودان يعيد فتح مخيم مغلق لاستقبال اللاجئين الإثيوبيين

الخرطوم – أعاد السودان الخميس فتح مخيم أم راكوبة بولاية القضارف الذي استقبل في ثمانينات القرن الماضي إثيوبيين هاربين من المجاعة في بلدهم ومن بينهم يهود فلاشا قبل ذهابهم إلى إسرائيل، فيما يستمر تدفق لاجئين إلى السودان هربا من معارك مسلحة في إقليم تيغراي شمالي إثيوبيا.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا) عن سليمان علي محمد والي القضارف إنه تم "تحديد وتخصيص معسكر أم راكوبة بمحلية القلابات الشرقية لاستضافة اللاجئين (القادمين من إثيوبيا)، مطالباً المفوضية السامية للأمم المتحدة بالإسراع في تهيئة المعسكر".

واستقبل مخيم أم راكوبة الآلاف من اللاجئين الإثيوبيين خلال ثمانينات القرن الماضي إبان موجة الجفاف والمجاعة التي ضربت القرن الأفريقي وكان بعضهم من اليهود الفلاشا الإثيوبيين الذين أقاموا في المخيم قبل أن يتم ترحيلهم إلى إسرائيل.

وأكدت الأمم المتحدة أن الآلاف من الإثيوبيين عبروا الحدود وأنه مع اشتداد العمليات العسكرية داخل إثيوبيا، يتوقع أن ترتفع أعداد الفارين منها.

وقالت مفوضية الأمم المتحدة في بيان "مع عبور الآلاف من اللاجئين إلى السودان خلال الـ24 ساعة الماضية ومع اشتداد القتال يتوقع للأعداد أن تتزايد مما يتطلب نقل موارد هائلة لمقابلة احتياجات طالبي اللجوء".

وأشار مسؤول سوداني إلى أن مفوضية اللاجئين وفرت طائرات وسيارات لنقل طالبي اللجوء من الشريط الحدودي إلى مخيم أم راكوبة على بعد 76 كيلومتراً داخل الأراضي السودانية.

> مخيم أم راكوبة كان قد استقبل اللاجئين الإثيوبيين خلال ثمانينات القرن الماضي إبان موجة المجاعة التي ضربت القرن الأفريقي

وتشن القوات الفيدرالية الإثيوبية هجوماً على إقليم تيغراي في شمال إثيوبيا منذ الرابع من نوفمبر.

وأطلق رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد تلك العملية في مواجهة سلطات تيغراي التي اتهمها بشن هجوم على قاعدتين للجيش الفيدرالي في المنطقة، وهو ما تنفيه السلطات المحلية.

وجبهة تحرير شعب تيغراي التي تسيطر على المنطقة، كانت نافذة جداً ضمن الحياة السياسية في إثيوبيا على مدى ثلاثة عقود، وهي تتحدى سلطة الحكومة الفيدرالية منذ عدة أشهر.

ويتهم قادة الجبهة آبي أحمد بأنّه أبعدهم عن السلطة تدريجياً منذ بلوغه منصب رئاسة الوزراء في 2018.

وتحدت الجبهة آبي أحمد، بإجراء انتخابات إقليمية، في سبتمبر الماضي، اعتبرتها الحكومة "غير قانونية"، في ظل قرار فيدرالي بتأجيل الانتخابات بسبب جائحة كورونا.